

**Measuring the impact of some macroeconomic variables on
Turkey's economic growth for the period 1985-2022**

Dr. Nada Suhail Sattam⁽¹⁾, Assist.Prof.Dr. Suad Abdulkadir Qasim⁽²⁾

University of Mosul - Economic Department⁽¹⁾, University of Duhok -
Economic Department⁽²⁾

(1) da_suhail@uomosul.edu.iq (2) uad.qasim@uod.ac

Key words:

Economic growth, joint integration,
macroeconomic variables, Turkish economy.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 23 Sept. 2024

Accepted | 06 Oct. 2024

Available online | 31 Dec. 2024

©2024 College of Administration and
Economy, University of Fallujah. THIS IS AN
OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC
BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq 



*Corresponding author:

Nada Suhail Sattam
University of Mosul
Economic Department

Abstract:

This research, through its practical aspect, aims to measure the impact of certain macroeconomic variables, namely: broad money supply, current account balance, foreign direct investment, and gross fixed capital formation, on economic growth, which is considered the dependent variable for the period 1985-2022. The study is based on the hypothesis that independent variables vary in terms of nature and degree of their impact on the dependent variable. Additionally, it is hypothesized that there is a cointegration relationship among the research variables in both the short and long terms.

To achieve the research objectives and confirm its hypotheses, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology was employed. The estimation results led to several conclusions, including confirmation of the existence of a cointegration relationship among the model variables in both the short and long terms. All independent variables demonstrated statistical significance, indicating their relative strength in influencing the dependent variable. It was found that foreign direct investment had the most significant impact, followed by the current account balance in terms of relative importance. This highlights the vital role of both foreign investment and current account balance in enhancing Turkish economic growth, as they are considered key indicators of local economic sustainability and stability. In continuation of the research context, a set of recommendations has been presented that aims to provide solutions to effectively capitalize on the positive aspects of the influences of independent variables while minimizing negative effects.

قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي لتركيا للمدة 1985-2022

د. ندى سهيل سظام
جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد
nada_suhail@uomosul.edu.iq

أ.م.د. سعاد عبدالقادر قاسم
جامعة دهوك - كلية الإدارة والاقتصاد
Suad.gasim@uod.ac

المستخلص

يسعى البحث عبر جانبه التطبيقي الى قياس اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة (ب) عرض النقد بالمفهوم الواسع، رصيد الحساب الجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر، اجمالي التكوين الراسمالي الثابت) في النمو الاقتصادي باعتباره المتغير المعتمد للمدة 1985-2022، استنادا الى فرضية مفادها ان المتغيرات المستقلة تتباين من حيث طبيعة ودرجة تأثيرها في المتغير المعتمد كما يفترض البحث ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المديين القصير والطويل، وللوصول الى هدف البحث وتأكيد فرضيته تمت الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL ووفقا لذلك توصل البحث عبر نتائج التقدير الى بعض الاستنتاجات ومن ضمنها ان نتائج التقدير اكدت وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج في المديين القصير والطويل وإن جميع المتغيرات المستقلة تمتلك دلالة إحصائية، مما يدل على قوتها النسبية في التأثير على المتغير المعتمد. وقد وُجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي كانت الأكثر تأثيراً، يليها في الأهمية النسبية متغير رصيد الحساب الجاري، يُبرز هذا الأمر الدور الحيوي لكل من الاستثمار الأجنبي ورصيد الحساب الجاري في تعزيز النمو الاقتصادي التركي، حيث يُعتبر كلاهما مؤشرين رئيسيين لاستدامة الاقتصاد المحلي واستقرار.

واستكمالاً لسياق البحث تم تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها خدمة البحث عبر ايجاد حلول تساعد في استثمار الجوانب الايجابية لتأثيرات المتغيرات المستقلة بالشكل المطلوب، وتعمل على تقليل الاثار السلبية.
الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الاقتصاد التركي.

المقدمة:

تسعى بلدان العالم جاهدة الى تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي تتلاءم مع طبيعة اقتصادها ومسار تطوره بشكل يتوافق مع امكانيات البلد واهدافه فالنمو الاقتصادي يعد أحد المرتكزات الرئيسية للسياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ومؤشر يقيس مستوى رفاهية المجتمع وتقدمه، ويشكل هدفاً رئيسياً لمعظم بلدان العالم بغض النظر عن مستواها ودرجة تطورها الاقتصادي.

بالنسبة لتركيا، ان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من أجل التنمية المستدامة كان أحد أبرز الأولويات الوطنية على مدار العقود الماضية. يرجع ذلك إلى أهمية النمو الاقتصادي على عدة مستويات. فعلى المستوى الاجتماعي، يساهم في رفع مستويات المعيشة، وتحسين فرص العمل، والحد من معدلات الفقر والبطالة. كما يلعب دوراً محورياً في تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة للمواطنين، اما على المستوى السياسي والدولي، مكن النمو الاقتصادي المتسارع تركيا من تعزيز مكانتها كقوة إقليمية وعالمية، وترسيخ دورها كشريك استراتيجي في العديد من المحافل والمنظمات الدولية. وساهم في تعزيز النفوذ والقوة التفاوضية للبلاد على الساحة الدولية.

وبالتالي، يُعد نجاح الاقتصاد التركي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتنويع القاعدة الإنتاجية أمرًا في أعلى سلم أولويات الحكومة، ويشكل محور الاهتمام الرئيسي للسياسات الاقتصادية التركية في الوقت الراهن. ومع ذلك، تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنشاط الاقتصادي ككل بشكل سلبي، منذ الانقلاب السياسي في عام 2016 وما شهدته تركيا من أحداث سياسية وأمنية في المنطقة مما زاد من تأثير العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي لتركيا مثل التضخم المرتفع، وتذبذب سعر صرف الليرة التركية، والعجز في الميزان التجاري. إلى جانب ما أفرزته جائحة كورونا من تأثيرات سلبية على مجمل قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي تزامنا مع الهبوط الحاد في قيمة الليرة التركية وتدهور معدلات التبادل التجاري التي انعكست بدورها على معدل النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال أهمية النمو الاقتصادي، حيث يستأثر بأهمية كبيرة ضمن خطط التنمية الاقتصادية خاصة في ظل تأثره بالعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تظهر درجة عالية من التأثير المباشر وغير المباشر في اتجاهات النمو وتفاعلاته فمع تطور وتحسن البيئة الاقتصادية يكون من اليسير الوصول إلى معدلات مرغوبة من النمو الاقتصادي يعتمد ذلك على طبيعة الكثير من المتغيرات الكلية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والحساب الجاري وعرض النقد والتكوين الرأسمالي الثابت التي يتمخض عن تطورها تحسن في الأداء الاقتصادي خاصة في سياق اقتصاد ناشئ كالاقتصاد التركي يتأثر النمو الاقتصادي بالعديد من المتغيرات.

مشكلة البحث:

تنبثق مشكلة البحث من التساؤلات الآتية:

1. هل ان التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية وما أفرزته من صدمات، ساهمت في إضعاف قدرة متغيرات البحث (عرض النقد، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التكوين الرأسمالي الثابت، رصيد الحساب الجاري) في استدامة النمو الاقتصادي لتركيا وما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه القدرة؟
2. هل ان التحديات التي تفرضها زيادة العجز في الحساب الجاري وتقلبات تدفقات الاستثمار الأجنبي ذات تأثير كبير على مسار النمو الاقتصادي لتركيا؟
3. ماهي الاستراتيجيات الممكنة لتوجيه عرض النقد نحو تعزيز النمو وتقليل المخاطر الاقتصادية في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي لتركيا؟
4. كيف يمكن مواءمة السياسات الاقتصادية مع متطلبات النمو الاقتصادي في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا؟
5. ما هي الآثار المحتملة لتوجيه التراكم الرأسمالي في تحسين مؤشرات الاقتصاد القومي وزيادة معدلات النمو وكيف يمكن تحقيق أقصى استفادة من هذا التوجيه؟

هدف البحث:

1. يسعى البحث ضمن جانبه النظري إلى تقديم إطار مفاهيمي لفهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي. عبر تحليل الأدبيات السابقة والمفاهيم الأساسية المتعلقة بعرض النقد، ورصيد الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي خلال مدة البحث.
2. يهدف الجانب التطبيقي من البحث إلى قياس أثر المتغيرات المستقلة، المتمثلة بـ عرض النقد، ورصيد الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، في المتغير المعتمد المتمثل في النمو

الاقتصادي. عبر التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، بهدف قياس وتحديد قوة العلاقة واتجاهاتها.
3. يتوجه البحث الى بيان كيفية تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز فعالية ماتم اعتماده من متغيرات كلية لدعم النمو الاقتصادي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

1. تتباين المتغيرات المستقلة من حيث طبيعتها ودرجة تأثيرها على المتغير المعتمد، حيث شهد الاقتصاد التركي خلال فترة البحث العديد من الأزمات والصدمات على المستويين المحلي والدولي، والتي كان لها تأثير كبير في إحداث تغييرات ملحوظة في العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته الرئيسية. وقد أدت هذه التغييرات إلى تحولات عميقة في مسار العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، مما أثر بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي.
2. يفترض البحث أن بعض المتغيرات المستقلة لها تأثير إيجابي على المتغير المعتمد، بينما تُظهر متغيرات أخرى تأثيرات سلبية، مما يتناقض مع ما طرحته الأدبيات الاقتصادية. يعزز البحث الفرضية بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى القصير والطويل، مما يعكس التفاعلات الديناميكية المعقدة بين هذه المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة على النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

للاصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي في عرض الجانب النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي. كما تمت الاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي اعتماداً على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة زمنياً للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث وتأكيد فرضيته.

البيانات ومصادرها:

ضمن جانبي البحث النظري والقياسي، تمت الاستعانة بسلاسل زمنية لمتغيرات البحث المتمثلة بـ عرض النقد بالمفهوم الواسع، الحساب الجاري، اجمالي التكوين الراسمالي الثابت، الى جانب النمو الاقتصادي باعتباره المتغير المعتمد وفيما يتعلق بمصادر البيانات فقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي خلال المدة 1985-2022 في تركيا.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والأطر النظري لمتغيرات البحث

أولاً: الدراسات السابقة

1. دراسة (Javed and Şahinöz, 2005) بعنوان:

“To Visualize Relationship Between Economic Growth, Government Spending and Money Supply: Evidence from Turkey”

"تصوير العلاقة بين النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي وعرض النقد: أدلة من تركيا"

اهتمت بدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وعرض النقد في تركيا اعتماداً على منهجية جوهانسن وسببية كرانجر، باستخدام بيانات فصلية للمدة 1992-2003 اعتمد الباحث اولاً قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وظهرت النتائج عدم وجود اي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وعند ادخال متغير عرض النقد للنموذج المقدر تبين وجود علاقة تكامل طويلة الاجل وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه وايجابية بين النمو الاقتصادي وعرض النقود. دون وجود اي علاقة سببية من النمو الاقتصادي الى الإنفاق الحكومي او بين الإنفاق

الحكومي وعرض النقد كما توصل الباحث الى ان النمو الاقتصادي في تركيا شديد التقلب اكثر من عرض النقد والانفاق الحكومي خلال مدة البحث، وهو أمر مهم بشكل خاص لصانع السياسة من حيث أن سياسة الاقتصاد الكلي للحكومة هي التي تؤثر على النمو وتؤثر على المعروض النقدي. والانفاق الحكومي.

2. دراسة (Ismail and Shahid 2015) تحت عنوان:

“Economic Growth and Macro Variables in India: An Empirical Study”

“النمو الاقتصادي والمتغيرات الكلية في الهند: دراسة تطبيقية”.

ركزت هذه الدراسة على التحقق من العلاقة الاقتصادية و القياسية بين المتغير المعتمد النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الانفتاح التجاري واجمالي التكوين الراسمالي الثابت في الهند لسلسلة زمنية تمتد من 1980 إلى 2013. كشفت الدراسة عن العلاقة الطردية والمعنوية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في الانموذج المقدر.

وضمن نتائج اختبار سببية كرانجر اثبتت الدراسة وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تنحدر من المتغيرات المستقلة الى المتغير المعتمد النمو الاقتصادي، كما وتوصلت الدراسة الى ان معدلات النمو الاقتصادي كانت متقلبة انعكاسا للتباين في مستويات اجمالي التكوين الراسمالي الثابت وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال مدة الدراسة كما وتبين للباحث ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تكوين رأس المال هما المحددان الرئيسيان للنمو الاقتصادي في الهند. وفي ضوء ذلك، اوصت الدراسة بضرورة تركيز الحكومة الهندية بشكل أكبر على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على زيادة التكوين الراسمالي الثابت لرفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3. دراسة (Chaitipa, and et al, 2015) بعنوان:

Money Supply Influencing on Economic Growth-wide Phenomena of AEC Open Region

“تأثير عرض النقود على النمو الاقتصادي على نطاق واسع ظواهر منطقة AEC المفتوحة”

هدفت هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي لثمان دول ضمن رابطة الاسيان (تايلاند واندونيسيا وسنغافورة وماليزيا والفلبين وفيتنام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا)، خلال المدة 1995-2013 اعتمادا على بيانات البانل لقياس ثلاثة متغيرات نمو الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد، الودائع تحت الطلب باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL وتبين للباحث من خلال نتائج التقدير وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج في المدى الطويل وان علاقة الارتباط بين عرض النقد والنمو الاقتصادي هي علاقة ايجابية في حين جاءت العلاقة بين الودائع تحت الطلب والنمو الاقتصادي سلبية خلال مدة الدراسة.

4. دراسة : (Bal, et al, 2016) تحت عنوان:

The Effects of Capital Formation on Economic Growth in India: Evidence from ARDL-bound Testing Approach

“أثر تكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في الهند: دليل من منهجية اختبار الحدود ARDL”

ركزت هذه الدراسة على بيان تأثير اجمالي التكوين الراسمالي الثابت على النمو الاقتصادي في الهند باعتماد سلسلة زمنية تغطي المدة من 1970 إلى 2012. الى جانب متغير التكوين الراسمالي الثابت تمت الاستعانة بمتغيرات مستقلة اخرى تمثلت في كل من الانفتاح التجاري التضخم وسعر الصرف ونتاجية عوامل الانتاج واستخدام منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع

ARDL لوالتي تم التأكيد من خلالها على من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المديين القصير والطويل كما وتوصل الباحث الى بيان ان تكوين رأس المال والانفتاح التجاري وسعر الصرف والإنتاجية الإجمالية للعوامل تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ويؤثر التضخم سلباً على النمو الاقتصادي على المدى القصير . ولتفادي الآثار السلبية وتقليصها اوصت الدراسة الحكومة بضرورة العمل على زيادة مستوى تكوين رأس المال من أجل تحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي.

5. دراسة (Boamah, et al, 2018) تحت عنوان:

FINANCIAL DEPTH, GROSS FIXED CAPITAL FORMATION AND ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL ANALYSIS OF 18 ASIAN ECONOMIES

"العمق المالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي: تحليل تجريبي لـ 18 اقتصاداً آسيوياً"

قامت هذه الدراسة بقياس العلاقة بين العمق المالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في 18 دولة آسيوية. باستخدام البيانات اللوحية من عام 1990 - 2017، وتم التحقق من التأثير الكبير لإجمالي تكوين رأس المال الثابت والعمق المالي على النمو الاقتصادي. ومن خلال ماتم الحصول عليه من نتائج في الجانب القياسي للدراسة تبين وجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين إجمالي التكوين الراسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في حين كانت العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي علاقة عكسية اي ان العمق المالي يعيق النمو الاقتصادي لعينة الدراسة خلال تلك المدة ووفقاً لما توصلت اليه الدراسة الى ان التنمية المالية في دول عينة الدراسة اعطت نتائج ايجابية قبل ان يتعرض اقتصاد عينة الدراسة لتأثيرات الازمة المالية العالمية لكن الوضع تغير بعد الازمة ولم يعد العمق المالي ذو تأثير ايجابي في معدلات النمو الاقتصادي وعلى وفق تلك النتائج اوصت الدراسة الجهات ذات العلاقة بالتركيز على التدابير التي تزيد من الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة.

6. دراسة (Sylvester, 2021) تحت عنوان:

"Foreign Direct Investment, Portfolio Flows and Economic Growth in Nigeria"

"الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المحفظة والنمو الاقتصادي في نيجيريا"
تناولت هذه الدراسة قياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي والتكوين الراسمالي الثابت والقوى العاملة في النمو الاقتصادي لنيجيريا خلال المدة 1980-2018 اعتماداً على بيانات مأخوذة من النشرات الاحصائية للبنك المركزي النيجيري ومنشورات البنك الدولي وفق ما جاء في الدراسة فان هذه المدة المعتمدة للدراسة شهدت جهود حكومية عالية لجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في نيجيريا خاصة في ظل ما شهدته الاقتصاد النيجيري من تراجع واضح في الكثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . وبعد التأكيد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الاول تم اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك ليتم التوصل الى وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي وإجمالي التكوين الراسمالي الثابت والقوى العاملة مع المتغير المعتمد النمو الاقتصادي.

وضمن نتائج نموذج تصحيح الخطأ تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي والقوى العاملة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لها تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي في نيجيريا. كما وتوصلت الدراسة من خلال تحليل التباين أن الصدمات التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ الأجنبية والقوى العاملة وإجمالي تكوين رأس

المال الثابت لم تفسر نسبة كبيرة من التغيرات في النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال مدة الدراسة. واقتُرحت الدراسة وضع سياسات لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية باعتبار أنهم أكثر القطاعات قدرة على خلق فرص العمل من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

7. دراسة (Gokman,2021) بعنوان:

The Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth :A Case of Turkey

"العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تركيا"

هدفت الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تركيا. من خلال سلسلة زمنية للمدة من 1970 إلى 2019، باستخدام طرق قياسية متنوعة مثل منهجية جوهانسون للتكامل المشترك، وسببية كرانجر، وتحليل دوال استجابة النبضة، وتحليل التباين. وقد حددت الدراسة النمو الاقتصادي كمتغير تابع، الى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، والإنفاق الاستهلاكي كمتغيرات مستقلة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. في حين جاءت العلاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

وبالنسبة للعلاقة السببية، أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي، ولم تجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاعات الإنتاجية لتعزيز النشاط الاقتصادي في تركيا عبر قنوات الاستهلاك والاستثمار والتصدير، مع تقليل تدفقات الاستثمار الخارجة من خلال تحسين فاعلية أداء المؤسسات المالية وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز النمو المستدام.

8. دراسة (عبده، 2021)، تحت عنوان:

العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1989-2021)

سعى الباحث الى تقدير العلاقة الاقتصادية بين كل من عرض النقد وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر اعتمادا على بيانات سلسلة زمنية شملت المدة 1989-2019 باستخدام منهجية جوهانسن للتكامل المشترك ومتجه تصحيح حد الخطأ (VECM) وسببية كرانجر ومن خلال تقدير النموذج توصل الباحث الى اثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث واثبات ان عرض النقد وسعر الصرف اثر ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي كما واطهرت نتائج اختبار سببية كرانجر وجود علاقة سببية ذات اتجاهين في الاجل الطويل من النمو الاقتصادي الى سعر الصرف ومن سعر الصرف الى النمو الاقتصادي اضافة الى وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف وعرض النقد في الاجل الطويل تتجه من عرض النقد الى النمو الاقتصادي وسعر الصرف.

ثانياً: الأطار النظري لمتغيرات البحث

1. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ضمن النظام النقدي لاي بلد يتشكل عرض النقد الواسع من العملة المحلية في التداول الى جانب النقود المصرفية و نقود الودائع وما توفره المؤسسات المالية المصرفية من رصيد كلي لوسائل الدفع المحلية لمنشآت الأعمال والشركات والأفراد، والتي تتفاوت وفقاً لمدى التقدم المصرفي

وعادات الجمهور ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد. ويشير عرض النقد الواسع M2 الى الودائع الجارية والودائع الزمنية بالإضافة إلى العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي. ووفقا للدراسات الاقتصادية والاكاديمية هناك علاقة طردية بين عرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فعند قيام الدولة بسياسة توسعية، فإن زيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة حجم الاستثمارات والدخل. وبالتالي يرتفع الطلب الكلي من خلال مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الاستيرادات، الإنفاق الحكومي)، مما يحقق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. والعكس صحيح في حالة قيام الحكومة بسياسة انكماشية (Javed and Şahinöz, 2005, 16)

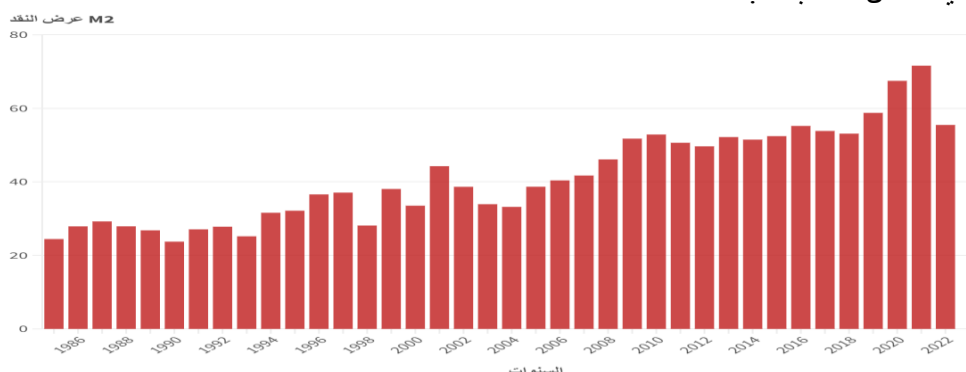
إلا ان تلك الآلية تتوقف على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر في اتجاه وتأثير عرض النقد في النمو الاقتصادي ومنها:

- السرعة التي تنتقل فيها النقود بين الوحدات الاقتصادية (نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عرض النقود): هذا العامل يعكس مدى سرعة تحول الأموال بين الأفراد والمؤسسات، ويؤثر على قوة العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي.
- معدلات التضخم المتوقعة: إذا توقع الأفراد والشركات ارتفاع التضخم في المستقبل، فقد يزيدون من إنفاقهم الحالي مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي دون زيادة عرض النقد.
- التغييرات في النظام المالي والمصرفي: تطورات مثل التحرر المالي والابتكارات المالية قد تؤثر على العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي.
- السياسات الاقتصادية الأخرى: كالسياسات المالية والصناعية والتجارية قد تؤثر على قوة العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي.
- العوامل المؤسسية والهيكلية: مثل درجة المنافسة في الاقتصاد وكفاءة القطاع المالي والصناعي.

بشكل عام، تتأثر هذه العلاقة بمجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والهيكلية التي ينبغي تأخذ بنظر الاعتبار عند تحليل وفهم هذه العلاقة (Ahmet and Aybar, 2021, 44). أكدت معظم الدراسات وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين عرض النقود والنمو الاقتصادي. أي ان، زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد. وان هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من عرض النقود إلى النمو الاقتصادي. أي أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ولكن العكس ليس صحيح. كما توصلت العديد من الدراسات التي أجريت على الاقتصاد التركي الى وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين عرض النقود والنمو الاقتصادي. هذا يعني أن زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد. ومن تلك الدراسات دراسة (Ozturk and Acaravci 2008) كما تناولت دراسة (Yildirim, 2012) قياس العلاقة السببية الأحادية الاتجاه من عرض النقود إلى النمو الاقتصادي في تركيا. أي أن الزيادة في عرض النقود تسبب زيادة في النمو الاقتصادي، ولكن ليس العكس. كما وتوصلت دراسة (Turgutlu 2014)، الى أن العلاقة الإيجابية بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في تركيا تكون أقوى في الأجل القصير مقارنة بالأجل الطويل. أي ان هناك اختلافات في قوة هذه العلاقة وآليات انتقالها بين فترات زمنية مختلفة، ربما بسبب التغييرات في السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة في تركيا على مر الزمن.

بشكل عام اتفقت كل تلك الدراسات على أن السياسة النقدية التوسعية التي تؤدي إلى زيادة عرض النقود قد تكون أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، شريطة توفر بيئة داعمة للنمو الى جانب التنسيق مابين السياستين النقدية والمالية لتجنب التعارض بين الاهداف وادوات العمل وفيما يخص حالة تركيا في عرض النقد مارس تأثيرا سلبيا على الاقتصاد التركي

نظرا لتأثيره في رفع معدلات التضخم الامر الذي اثر بدوره على تراجع النمو الاقتصادي لسنوات عديدة خلال مدة البحث.



شكل (1) مسار تطور عرض النقد بالمفهوم الواسع في تركيا للمدة 1985-2022
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

2. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

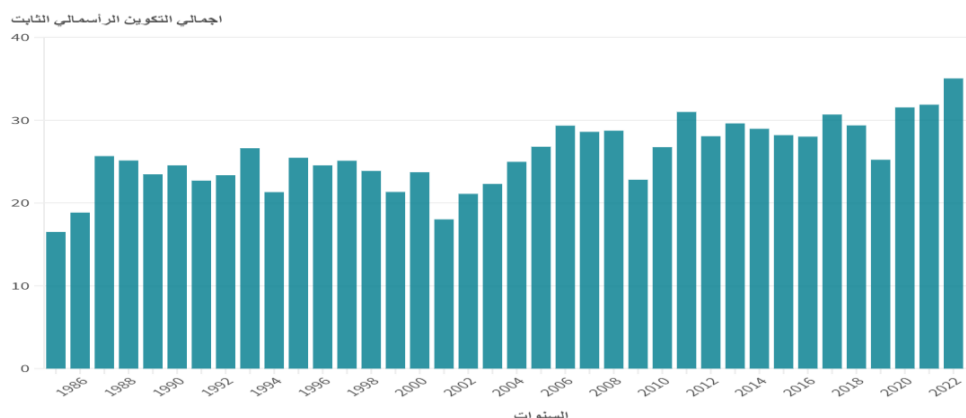
بحسب البنك الدولي يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت التحسينات على الأراضي أسوار وخنادق وصرف صحي وغيرها، وشراء معامل وآلات ومعدات، وبناء طرق وسكك حديدية وما شابه ذلك، ويشمل هذا الأمر المدارس والمكاتب والمستشفيات والمباني السكنية والتجارية والصناعية. وتعد ملكية الأشياء الثمينة جزءاً من تكوين رأس المال أيضاً.

كما يمكننا وصف التكوين الرأسمالي الثابت لاي دولة بالزيادة الصافية في الأصول الحقيقية للاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، وهو الجزء من الإنتاج المحلي والواردات الذي لا يستهلك ولا يُصدّر، بل يُحتفظ به كأصول رأسمالية متراكمة. ويشمل التكوين الرأسمالي الأصول الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات، وكذلك التغيير في المخزون من تلك الأصول. وزيادة التكوين الرأسمالي تهدف إلى زيادة الإنتاج، من خلال الاستثمار في أصول جديدة أو توسيع الاستثمارات القائمة (Boamah et al , 2018,27).

ويُعتبر البعض أن التكوين الرأسمالي هو المتغير الوحيد في الحسابات القومية القادر على تحريك المتغيرات الأخرى، إذ أن زيادته تؤدي إلى نمو الاقتصاد، خلق فرص عمل، وزيادة الإيرادات الضريبية. كما أنها تؤدي إلى توسيع العلاقات التجارية الدولية.

وفقاً للادبيات الاقتصادية فإن التكوين الرأسمالي المستدام والموجه نحو الاستثمار في البنية التحتية والتقنيات الحديثة والقطاعات الإنتاجية المختلفة هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة باعتباره وسيلة فاعلة لتحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاجية وكفاءة الأداء وخلق فرص عمل متنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية. إلى جانب مساهمته في تنمية الابتكارات وتحسين التكنولوجية من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة التي تعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية في معظم قطاعات الاقتصاد الوطني وهذا من شأنه تحقيق التنوع في هيكل الاقتصاد وتنويع الاقتصاد وتقليل الضرر والتأثير البيئي بشكل نسبي (Jayakumar and Anbalagan, 2018, 113).

وفي هذا الخصوص توصلت دراسة لـ (Cihan و Saygılı, 2008) إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في تركيا على المدى الطويل. كما أظهرت أن الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات التحويلية كان لها أثر أكبر على النمو مقارنة بالقطاعات الأخرى.



شكل (2) مسار تطور اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لتركيا خلال المدة 2022-1985

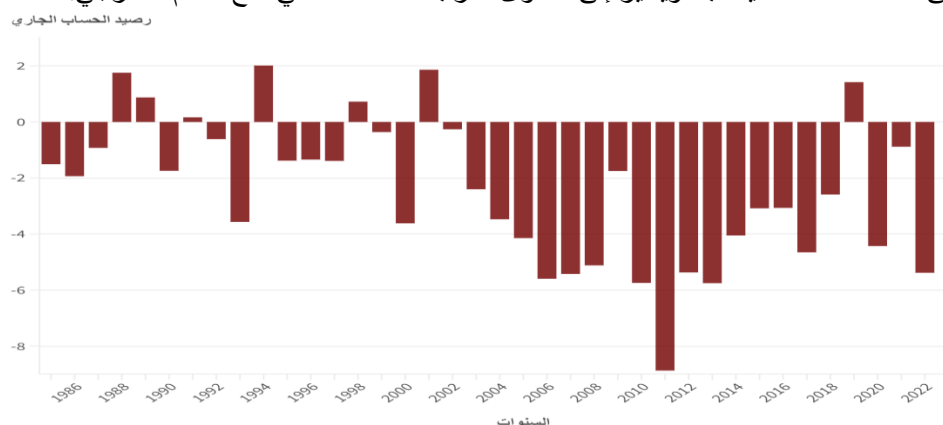
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

كما توصلت دراسة لـ (Göçer, 2013) الى أن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.12% في تركيا.

توافقت النتائج مع دراسة لـ (Mert and Acıkgöz, 2014) التي اكدت على الدور الحيوي لتراكم رأس المال الثابت في تحقيق النمو الاقتصادي في تركيا على المدى الطويل. اذا وجد الباحثان أن زيادة الاستثمارات الرأسمالية الثابتة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.47% في تركيا.

3. الحساب الجاري

يشكل رصيد الحساب الجاري التدفق الدولي لرؤوس الاموال فهو مقياس يعكس واقع التجارة الدولية بين البلد والعالم الخارجي. اذ تسجل الحسابات الجارية مقدار رأس المال الذي المتدفق من البلد واليه لمواجهة متطلبات التجارة في السلع والخدمات، الى جانب الأرباح والمدفوعات على الاستثمارات الأجنبية، والتحويلات النقدية الدولية. وبهذه الطريقة، يعمل الحساب الجاري كمؤشر على الصحة الاقتصادية للبلد ويشير إلى مستوى تقارب الاقتصاد الكلي، مع العالم الخارجي.



شكل (3) مسار تطور رصيد الحساب الجاري لتركيا خلال المدة 2022-1985

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

فالفوائض في الحساب الجاري تعد مؤشرات إيجابية للدولة، حيث تظهر أن الأموال التي تتدفق الى اقتصاد البلد أكثر من الاموال المتدفقة منه للعالم الخارجي . اما العجز في الحساب الجاري يشير

إلى أن البلد يستثمر أكثر مما يدخر أو ينفق أكثر مما ينتج، مما يزيد من حاجته للاقتراض الخارجي. هذا له أثر سلبي على النمو الاقتصادي بسبب أعباء الديون الخارجية. لذا تُعتبر نسبة الحساب الجاري من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن انخفاضها يدل على نجاح السياسات الاقتصادية، بينما ارتفاعها يشكل تهديداً لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو المتوازن للاقتصاد الكلي (Alimi and O, 2013, 247).

الحساب الجاري هو التدفق الدولي للأموال لأغراض أخرى غير الاستثمارات. وهو يقدم صورة واسعة لكيفية إدارة الاقتصاد لأمواله مع بقية العالم. في حالة الاقتصاد التركي، شهد الحساب الجاري عجزاً متزايداً منذ سبعينيات القرن الماضي، ويُعزى ذلك إلى عوامل عدة:

- ارتفاع أسعار النفط والغاز، حيث تستورد تركيا معظم احتياجاتها منهما.
- نقص السيولة بالعملة الأجنبية، مما أثر على قدرة تمويل الديون الخارجية.
- اعتماد الشركات الخاصة على الاقتراض الخارجي لدعم أنشطتها الاقتصادية، مما أدى إلى تزايد الديون الخارجية وأزمة العملة الوطنية (Lau and Z, 2005, 69). وفي هذا الخصوص، تطرقت دراسات أكاديمية للعلاقة الثنائية ما بين رصيد الحساب الجاري والنمو الاقتصادي ومنها دراسة (Aydin and Yilanci, 2019) فمن خلال اعتماد التكامل المشترك وسببية كرانجر تبين وجود عرقة سببية ثنائية الاتجاه بين الحساب الجاري والنتائج المحلي الإجمالي في تركيا. هذا يعني أن تحسن الحساب الجاري يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي أيضاً يؤثر على الحساب الجاري. كذلك سعت دراسة (Yildiz and Uçan, 2017) باستخدام طريقة الانحدار المتعدد لبيانات سلسلة زمنية من 1980-2015 تبين أن زيادة عجز الحساب الجاري بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.0548%.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

يستأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة بالنسبة لجميع بلدان العالم فمن خلاله يتسنى للعديد من البلدان تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل وسيلة فاعلة لاستخدام المدخرات الخاصة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية والحد من الفجوة بين الاستثمار المخطط والمدخرات المحلية. كما يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر فرص كثيرة في التغلب على فجوة التجارة الخارجية للبلد المضيف. وبالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي يغطي بفعلية الفجوة بين الإيرادات المخطط لها والضرائب المحصلة، وحجم النفقات في الميزانية.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال عدة آليات. أولاً، يقوم هذا الاستثمار بإنشاء رصيد من رأس المال، مما يزيد من مدخرات البلد المضيف أو احتياطي النقد الأجنبي. ثانياً، يُقدم الاستثمار الأجنبي المعرفة التقنية والاقتصادية الضرورية التي تساهم في نجاح المشاريع الاستثمارية، مما يعزز من القدرة الاستيعابية والابتكار في الاقتصاد المحلي.

علاوة على ذلك، يُعتبر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إيجابياً، إلا أن هذا التأثير يعتمد على مجموعة من العوامل، مثل مستوى التعليم والتدريب في قاعدة رأس المال البشري، ونظام الحماية التجارية، ودرجة انفتاح الاقتصاد. كما أن السياسات الحكومية الداعمة والمناخ الاستثماري الملائم يمكن أن يعززوا من فعالية هذا النوع من الاستثمار. وبالتالي، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان المضيفة (هندي، 1994، 43).

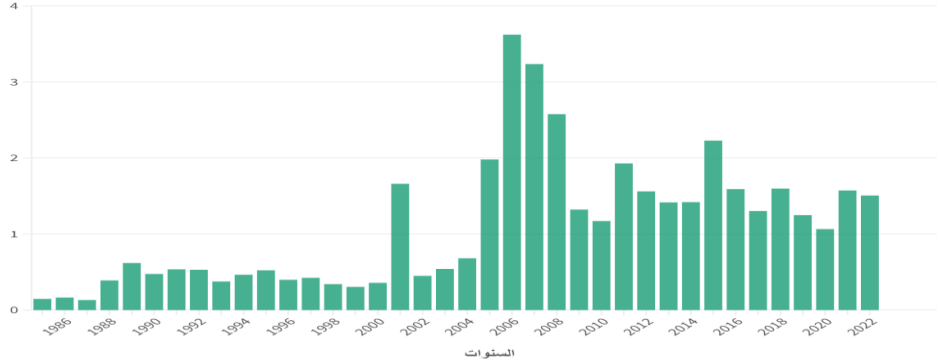
في أوائل التسعينيات، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا محدوداً نسبياً بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومع ذلك، شهدت نهاية التسعينيات زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا بعد تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتحرير السوق. ولزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية تم تقديم العديد من الحوافز لتسهيل الأعمال وتنويع الاستثمارات بما يخدم الاقتصاد القومي فقد بلغ متوسط

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة حوالي 800 مليون دولار سنويًا. وخلال المدة 2000-2010 شهدت تركيا ازدهارًا كبيرًا في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم جذب استثمارات أجنبية ضخمة في قطاعات مثل البنوك والاتصالات والسياحة والصناعات التحويلية. كما وبلغ متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة حوالي 15 مليار دولار سنويًا.

أما خلال المدة 2010-2020 فقد استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو، على الرغم من بعض التقلبات بسبب العوامل الجيوسياسية والاقتصادية. لكن على الرغم من ذلك بلغ متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المدة حوالي 12 مليار دولار سنويًا وشملت معظم مجالات الاستثمارات الرئيسية ومنها التكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية (Sylvester and A, 2021, 93) لقد كانت أبرز تحديات هذه المرحلة ارتفاع معدلات التضخم من 6.4% في 2010 إلى 12.3% في 2020. وزيادة العجز التجاري من 71.6 مليار دولار في 2010 إلى 36.8 مليار دولار في 2020. إلى جانب مخاطر السياسة الخارجية والتوترات الجيوسياسية وتأثيرها على الاقتصاد. وكذلك الانقلاب السياسي في 2016 كان له دور كبير في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في تركيا.

إن محاولة الانقلاب العسكري في عام 2016 في تركيا شكلت نقطة تحول أثرت بشكل كبير على الوضع الاقتصادي فقد شهد الاقتصاد التركي تباطؤًا حادًا في النمو. فقد انخفض معدل النمو من 6.1% في 2015 إلى 3.2% في 2016. هذا التباطؤ كان نتيجة لزيادة حالة عدم اليقين والتقلبات السياسية، مما أثر سلبيًا على الاستثمار والثقة في الأعمال، أما الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا فقد شهد انخفاضًا كبيرًا بعد محاولة الانقلاب، إذ تراجع من 16.5 مليار دولار في 2015 إلى 11.5 مليار دولار في 2016. المستثمرون الأجانب أصبحوا أكثر حذرًا نتيجة عدم اليقين السياسي والمخاطر المرتبطة بالاستقرار في البلاد. ومع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لجائحة كوفيد 19 أخذ الاقتصاد التركي يتسارع خطوات التعافي الاقتصادي ليتزايد حجم التدفقات الواردة إلى (1.627) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. لتتخفف هذه النسبة في عام 2022 إلى (1.445) نتيجة للزلزال الذي ضرب الكثير من مناطق تركيا (البنك الدولي، 2023)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



شكل (4) مسار تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا خلال المدة 2022-1985

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

❖ مسار النمو الاقتصادي في تركيا خلال مدة البحث

تنوعت المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ولعل أبرزها تلك التي تنظر إلى النمو كمتغير كمي يعكس التغيرات الكمية في الطاقات الإنتاجية المتاحة ومدى استغلالها. فكلما زادت نسبة استغلال هذه الطاقات، ارتفع إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع. وعليه، فإن معدلات النمو يتم حسابها على أساس إجمالي الإنتاج المجتمعي. وبالتالي، فأى زيادة في إنتاج السلع

والخدمات في دولة ما تُعد نمواً اقتصادياً، والذي يتمثل في الزيادة الحقيقية في الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة. ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال اعتباره عملية تغير في مقادير اقتصادية لعوامل اقتصادية وغير اقتصادية تزيد من امكانية الجهاز الانتاجي على انتاج سلع وخدمات متنوعة وفق حاجة واذواق المجتمع خلال تلك المدة الزمنية (تودارو، 2006، 129) لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي في تركيا تقلبات كبيرة خلال الفترة 1985-2020، ويمكن تلخيص أبرز التطورات وفق الآتي:

خلال المدة 1985-2000، شهد الاقتصاد التركي نمواً متبايناً وفترات من الركود والأزمات المالية لقد تراوحت معدلات النمو بين 3-6% سنوياً، مع بعض التقلبات السلبية خلال فترات الأزمات. ولمعالجة الاختلالات الهيكلية تم تنفيذ برامج إصلاح اقتصادية.

ان الإصلاحات الجوهرية للمالية العامة والقطاع العام والتي تمثلت في إعادة توجيه الموارد العامة من خدمة الدين إلى خدمة المواطنين. مما أدى ذلك إلى تقليص الفجوة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية، مما عزز النمو الاقتصادي الشامل للمجتمع.

لقد كان النمو الاقتصادي في تركيا مصحوباً بتحسين واضح في مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم، مما جعل هذا النمو يشمل فئات كثيرة داخل المجتمع. كما وكان للقطاع الخاص مساهمة فاعلة في ابراز هذا التحول في ظل الدعم السياسي الامر الذي اوجد حلول جديدة واساليب انتاج وتسويق حديثة متوافقة مع متطلبات السوق. وقد مهدت الأزمة السياسية والاقتصادية في أواخر تسعينيات القرن الماضي الطريق أمام سلسلة من الإصلاحات المؤسسية التي حفزت نمو القطاع الخاص. وعملية المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ووفرت هدفاً لهذه الإصلاحات.

وقد ساعدت هذه العوامل تركيا على تحقيق نجاحات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق. إن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة والخدمات قد أدى إلى زيادة الإنتاجية وتقليص التفاوت في الدخل بين المناطق. كما وقد ساعدت سياسات تحرير التجارة وتوحيد الجمارك مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب إصلاح قطاع البنوك وتسريع عملية إعادة الإعمار، على تهيئة البيئة المواتية لنمو الإنتاجية في العديد من القطاعات وخاصة الخدمية.

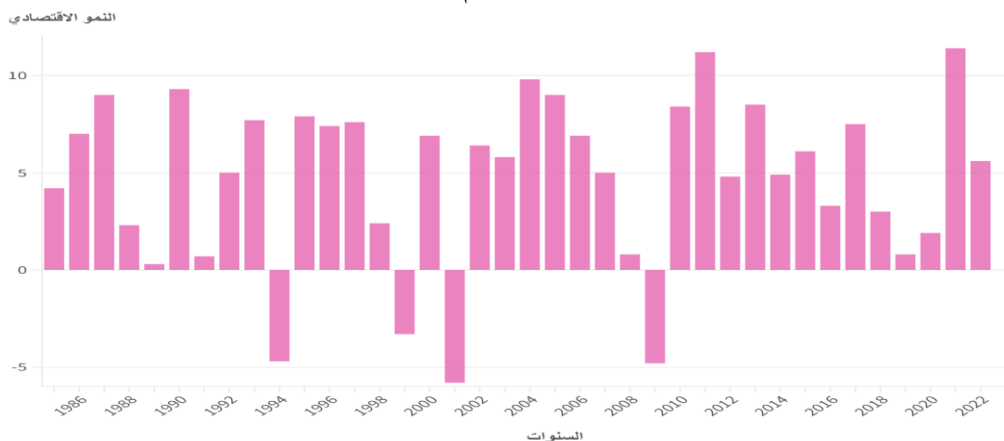
وخلال المدة 2001-2010 شهد الاقتصاد التركي نمواً قوياً تارحج بين 6-7% سنوياً. فمن خلال ما تم تطبيقه من سياسات اقتصادية وإصلاحات هيكلية تمكن الاقتصاد التركي من تحقيق استقرار نسبي وتعزيز القدرة التنافسية. مما شجع ذلك على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساهم بدوره في تحسين العديد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والمالية. إلا ان الاقتصاد التركي تأثر بالأزمة المالية العالمية في 2008-2009، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو. ورغم تعافي الاقتصاد وقدرته على تحقيق معدلات نمو إيجابية، تراوحت ما بين 0.9% كحد أدنى و11% كحد أقصى خلال هذه الفترة. إلا انه ومع تأثره بالأزمات الداخلية والخارجية أصبح النمو الاقتصادي مرهون بالتغيرات والتقلبات الاقتصادية الدولية والازمات الداخلية خاصة مع تراجع قيمة العملة المحلية وتزايد معدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف والعجز التجاري (Susic, et al, 2019) (286)

بشكل عام، شهد الاقتصاد التركي تطورات متباينة على مدار هذه الفترة، مع تحقيق نمو إيجابي في معظم السنوات، لكن مع تأثيره بالأزمات الداخلية والخارجية أصبح النمو الاقتصادي مرهون بالتغيرات والتقلبات الاقتصادية الدولية والازمات الداخلية خاصة مع تراجع قيمة العملة المحلية وتزايد معدلات التضخم.

رغم ان الاقتصاد التركي خلال المدة 2010-2020 نجح وبشكل نسبي في تحقيق نمو اقتصادي جيد، إلا انها واجهت تحديات في الاستقرار الاقتصادي الكلي والتوازنات الخارجية والتفاوت الاجتماعي، مما تطلب مزيداً من الإصلاحات الهيكلية ووفقاً لمؤشرات الاداء الاقتصادي فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من حوالي 730 مليار دولار في 2010 إلى أكثر من 760 مليار دولار في 2020.

كما و تراوح معدل النمو الاقتصادي السنوي بين 3-8% خلال هذه الفترة، مع أعلى معدل في 2011 بنحو 8.5%. وتركز النمو في قطاعات الصناعة والخدمات، مع نمو قوي في القطاعات الرئيسية مثل السياحة والتجارة والتصنيع، كما وساهم النمو في خفض معدلات البطالة من 11.9% في 2010 إلى 13.1% في 2020، مع انخفاض معدلات الفقر. يأتي ذلك بالتوافق مع ماتم تطبيقه من برامج خصخصة واسعة النطاق شملت قطاعات مثل الاتصالات والطاقة والنقل حيث تم إطلاق مبادرات لتطوير البنية التحتية كالطرق والسكك الحديدية والموانئ. الى جانب إصلاح النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية لتحسين بيئة الأعمال، من جانب اخر شهدت الليرة التركية تدهورًا كبيرًا مقابل العملات الأجنبية عام 2016 بعد محاولة الانقلاب اذ انخفضت قيمتها بنسبة 18% مقابل الدولار الأمريكي مما زاد من ضغوط التضخم.

أدى الوضع الاقتصادي المتردي إلى ارتفاع معدلات البطالة في تركيا من 10.3% في 2015 إلى 11.9% في 2016، نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي والاستثمارات وإغلاق بعض الشركات. على الرغم من هذه التأثيرات السلبية، تمكنت تركيا من التعافي تدريجيًا في السنوات اللاحقة، لكن محاولة الانقلاب أبقت بصماتها على الأداء الاقتصادي للبلاد خلال تلك المدة. وفقًا لتقرير البنك الدولي العام 2022، شهدت تركيا انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 1.8% عام 2020 بسبب جائحة كوفيد 19.



شكل (5) مسار تطور النمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة 1985-2022

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

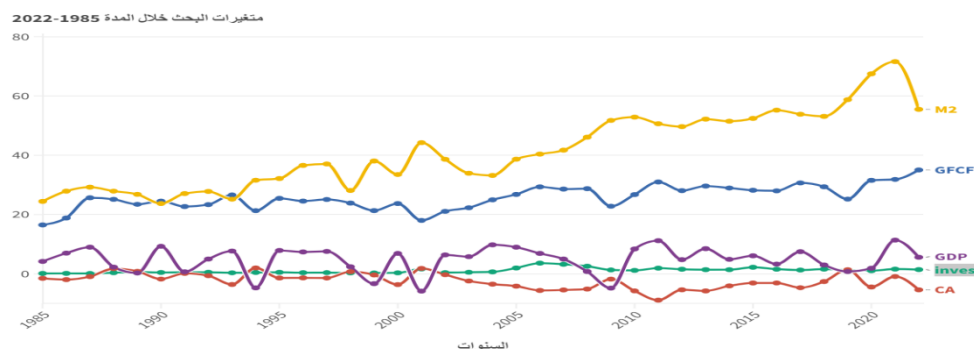
المبحث الثاني: النموذج المقدر لقياس الأثر

لتقدير انموذج البحث سنستخدم على برنامج Eviews12 مما يتطلب إتباع الخطوات

الآتية:

أولاً: توصيف الانموذج القياسي المعتمد في البحث

نستدل من خلال فرضيات النظرية الاقتصادية، الى معرفة تفصيلية بالسلوك الاقتصادي للمتغيرات المختلفة. إذ يتم اختبار هذه الفرضيات وتقديرها باستخدام أدوات واختبارات القياس الاقتصادي، وفقًا لصيغ ومعادلات رياضية محددة بهدف التحقق من مدى قدرة النظرية الاقتصادية على توضيح وتفسير السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية وذلك عبر بناء نموذج قياسي مناسب، يُمكننا من الوصول إلى التقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وتقديم فهم عميق وشامل لها، بما يتماشى مع المنطق الاقتصادي. مما يساعدنا في تحليل البيانات الاقتصادية والخروج بنتائج قابلة للتفسير والتطبيق.



شكل (6) مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 1985-2022

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

واستنادا لما تقدم بالامكان تقديم صياغة للانموذج القياسي المعتمد وفقاً للمتغيرات الآتية:

GDP = النمو الاقتصادي (المتغير المعتمد)

CAB = الحساب الجاري، يفترض البحث وجود علاقة سلبية تربط رصيد الحساب الجاري بالنمو الاقتصادي نظرا لاستمرار حالة العجز في الحساب الجاري لتركيا خلال مدة البحث.

INV = الاستثمار الاجنبي المباشر يفترض البحث وجود علاقة ايجابية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا وفقا للعلاقة الاقتصادية بين كلا المتغيرين.

GFCF = اجمالي التكوين الراسمالي الثابت وفقا لفرضية البحث هنالك علاقة ايجابية تربط ما بين اجمالي التكوين الراسمالي والنمو الاقتصادي في تركيا وتأتي هذه العلاقة متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية.

MS2 = عرض النقود بالمفهوم الواسع يفترض البحث وجود علاقة سلبية بين عرض النقد بالمفهوم الواسع والنمو الاقتصادي في تركيا إذ ان الزيادة المفرطة في عرض النقد تسببت في فقدان الليرة التركية للكثير من قيمتها امام باقي العملات الامر الذي تسبب في زيادة تكلفة الاستيرادات وتراجع قدرة الاقتصاد التركي على التنافس في مجال التصدير.

ووفقا لذلك يمكن كتابة معادلة انموذج ARDL على النحو المدرج ادناه:

$$\Delta GDP_t = \alpha + \sum \beta_1 i \Delta GDP_{t-i} + \sum \beta_2 i \Delta CAB_{t-i} + \sum \beta_3 i \Delta INV_{t-i} + \sum \beta_4 i \Delta GFCF_{t-i} + \sum \beta_5 i \Delta MS2_{t-1} + \delta_1 GDP_{t-1} + \delta_2 CAB_{t-1} + \delta_3 INV_{t-1} + \delta_4 GFCF_{t-1} + \delta_5 MS2_{t-1} + \epsilon_t$$

حيث:

Δ تشير إلى المتغير بالفروق الأولى

i تشير إلى فترات الإبطاء

α, β, δ هي معلمات الأنموذج المراد تقديره

ϵ هو الخطأ العشوائي

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة

❖ اختبار ديكي - فولر الموسع

ل للوصول إلى أفضل تقديرات للعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، من المهم التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية المعتمدة في النموذج المقدر لا تحتوي على جذر الوحدة وأنها تتمتع بخاصية الاستقرارية. هذا يعني أن السلاسل الزمنية يجب أن تكون ذات وسط حسابي ثابت وتباين ثابت أيضاً، بحيث يعتمد التباين المشترك بين فترة زمنية وأخرى على فرق الزمن فقط.

في حالة إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة خلال الزمن، فيمكن القول أن السلسلة (Y_t) هي سلسلة زمنية مستقرة. أما في حالة عدم تحقق هذه الشروط أو أحدها، فإن السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة وبالتالي يكون الانحدار مزيفاً.

في حالة عدم استقرار السلسلة الزمنية، يتم أخذ الفرق الأول لها. وللتأكد من استقرار السلاسل الزمنية، يتم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر الموسع الذي تم تطويره عام 1981. هذا الاختبار يستخدم متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة، مما يتغلب على مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ التي يعاني منها اختبار ديكي-فولر البسيط، ويجعله أكثر دقة وكفاءة.

الهدف من هذه الإجراءات هو التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قبل إجراء التحليل الاقتصادي، مما يضمن الحصول على نتائج ذات مصداقية وموثوقية عالية (Gujarati, 2004, 798).

ومن خلال معطيات الجدول (1) تظهر لنا نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات البحث خلال المدة 1985-2022 وعلى النحو الآتي:

جدول (1) اختبار استقرار السلاسل الزمنية ضمن الانموذج المقدر وفق اختبار ديكي فولر الموسع

السلسلة مستقرة عند الفرق الأول				المتغير المعتمد النمو الاقتصادي	
الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.00000	-6.358983	0.00000	-6.419981	مستوى المعنوية	%1 %5 %10
	-4.226815		-3.621023		
	-3.536601		-2.943427		
	-3.200320		-2.610263		
السلسلة مستقرة عند المستوى الاصيل				المتغير المستقل	
الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت	رصيد الحساب الجاري CA	
0.0045	-4.539118	0.0105	-3.605579	مستوى المعنوية	%1 %5 %10
	-4.226813		-3.621023		
	-3.536601		-2.943427		
	-3.200320		-2.610263		
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول				المتغير المستقل	
الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	
0.0000	-10.62459	0.0000	-10.74233	مستوى المعنوية	%1 %5 %10
	-4.234972		-2.626784		
	-3.540328		-3.945842		
	-3.202445		-2.611531		
السلسلة مستقرة عند المستوى الاصيل				المتغير المستقل	
الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت	اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت GFC	
0.0000	-7.960389	0.0000	-8.096817	مستوى المعنوية	%1 %5 %10
	-4.234972		-3.626784		
	-3.54-328		-2.945842		
	-3.202445		-2.611531		
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول				المتغير المستقل	
الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت	الاستثمار الاجنبي المباشر INVE	
0.0003	-5.618373	0.0000	-5.687189	مستوى المعنوية	%1
	-4.234972		-3.626784		

	-3.546328		-2.845842	%5
	-3.202445		-2.611531	%10

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

نستدل من ماتوصل اليه البحث من نتائج لاختبار ديكي فولر الموسع أن المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي) مستقر عند الفرق الاول كذلك متغير (عرض النقد وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر) في حين كانت السلسلة الزمنية لمتغيري (اجمالي التكوين الراسمالي الثابت ورصيد الحساب الجاري) مستقران عند المستوى الاصلي بوجود حد ثابت و حد ثابت واتجاه كما جاءت قيمة T المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستويات المعنوية (10%, 5%, 1%) ووفقا لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن السلاسل الزمنية مستقرة ولا تعاني من وجود جذر الوحدة، أي أنها متكاملة من الرتبة I(0) و I(1).

ثالثا: الاختبارات التشخيصية

للتأكد من مدى تخطي النموذج للاختبارات القياسية وللتأكد من خلو النموذج من مشاكل قياسية تؤثر على دقة نتائج الاختبار هناك بعض الاختبارات التشخيصية التي يجب إجراؤها للتأكد من صلاحية النموذج المقدر وتخطيه للاختبارات القياسية. هذه الاختبارات تساعد في الكشف عن وجود أو عدم وجود مشاكل قياسية قد تؤثر على نتائج التحليل.

أ- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل

يبين الجدول (2) الخاص باختبار الارتباط الذاتي المتسلسل أن بواقي النموذج عينة البحث لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للحد الخطأ Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (Correlation LM Test). حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر (F-Statistics=0.540761)، عند مستوى معنوية (P-Value =0.5879)، وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي، فإن هذه النتيجة تؤكد صلاحية النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية التي يمكن أن تؤثر على نتائج التقدير.

جدول (2) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.540761	Prob. F(2,30)	0.5879
Obs*R-squared	1.287463	Prob. Chi-Square(2)	0.5253

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

ب- اختبار عدم تباين الخطأ

بينت نتائج اختبار مشكلة عدم التجانس بان قيمة الاحتمالية (F) قد بلغت (0.6304) وهي اكبر من (5%) مما يدل على قبول الفرضية البديلة والتي تنص بتجانس البواقي وان النموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي وكما في الجدول (3) :-

جدول (3) نتائج اختبار مشكلة تباين حد الخطأ

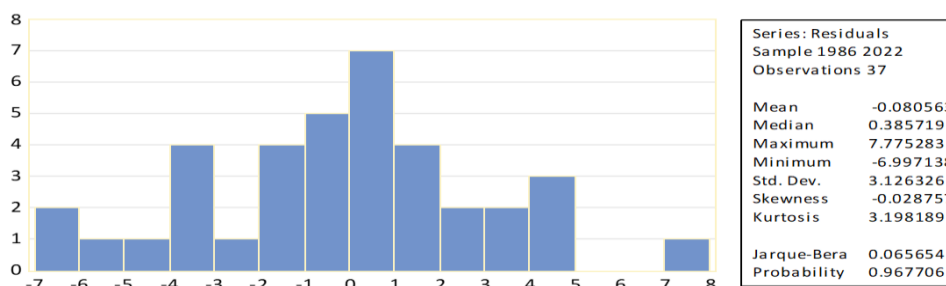
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.235731	Prob. F(1,34)	0.6304
Obs*R-squared	0.247879	Prob. Chi-Square(1)	0.6186

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ج- اختبار التوزيع الطبيعي

نستدل من الشكل البياني (7) ان احصائية التوزيع الطبيعي جاءت منسجمة مع ما تنص عليه فرضية العدم اي ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر إذ بلغت (0.065654) وهي بهذا اكبر من 5% وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بان توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل بفرضية العدم.



شكل (7) التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

رابعاً: اختبار فترة الابطاء المثلى

تعرف مدة الابطاء المثلى بانها المدة الزمنية التي تتضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي او الاخطاء العشوائية وضمن منهجية ARDL فان السلاسل الزمنية قد لا تتحدد وفق نفس درجة التباطؤ فقد تختلف درجات التباطؤ الزمني في السلاسل الزمنية ضمن النماذج المعتمدة وفي نموذج البحث تم اختيار فترة الابطاء الامثل وفقاً لمعيار AIC و هي (1,0,0,0)، وكما هو مبين في الشكل الاتي:

إذ يتبين لنا من خلال قيمة معيار AIC ضمن الانموذج 2 انها اقل قيمة مقارنة بباقي القيم ضمن الانموذج 1 و 2 وعلى وفق ذلك تم الاعتماد على الانموذج 2 لاختيار فترة الابطاء المناسبة للانموذج المقدر.

جدول (4) اختيار فترة الابطاء المثلى

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: GDP						
Sample: 1985 2022						
Included observations: 37						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
2	-91.095387	5.394188	5.658108	5.486303	0.446986	ARDL(1, 0, 0, 0, 0)
1	-90.388492	5.410472	5.718378	5.517939	0.449948	ARDL(2, 0, 0, 0, 0)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

خامساً: اختبار الحدود

تتضمن منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من نموذج الإبطاء الموزع (Lag-Distributed model) وانموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model). تتميز هذه المنهجية بأنها تسمح بتطبيقها على عينات ذات حجم صغير، كما أن المقدرات الناتجة عنها تكون كفوة وغير متحيزة، مما يمنع حدوث مشكلة الارتباط الذاتي بين السلاسل الزمنية. من خلال اعتماد منهجية ARDL، يمكن تقدير السلاسل الزمنية لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بينها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى. هذا الاختبار يُعرف باسم اختبار الحدود (Bounds test)، والذي يتم

من خلاله الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المعتمدة في الانموذج وفق فرضية العدم والفرضية البديلة حيث تشير فرضية العدم الى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث في الاجل الطويل وفقاً للاتي:

$$H_0: B_1=B_2=B_3=B_4= B_5=0$$

في حين تسعى الفرضية البديلة الى بيان وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في الاجل الطويل.

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq 0$$

ووفقاً لما يتضمنه الجدول (5) نجد ان قيمة اختبار (F) المحتسبة ضمن منهجية الحدود بلغت (20.64877)، وهي بذلك اعلى قيمة من القيم الجدولية للحدين الاعلى والادنى عند جميع مستويات المعنوية واستنادا على سياقات التقدير واعتمادا على ما حصلنا عليه من نتائج سنرفض فرضية العدم التي ترفض وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج المقدر ونعتمد الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات خلال المدة المبحوثة.

جدول (5) نتائج اختبار الحدود للانموذج المقدر خلال المدة 2022-1985

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	20.64877	10%	1.9	3.01
k	4	5%	2.26	3.48
		2.5%	2.62	3.9
		1%	3.07	4.44
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	37	10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
Finite Sample: n=35				
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

سادساً: تقدير العلاقة طويلة الاجل

يوضح الجدول (6) مرحلة تقدير معلمات الاجل الطويل ضمن انموذج ARDL، حيث ان جميع المتغيرات المستخدمة في الانموذج تظهر شكل العلاقة الاقتصادية و اشارة المعلمات لبيان مدى تأثيرها في المتغير المعتمد وفقاً لأنموذج البحث فان نتائج التقدير ضمن سياق علاقة الأجل الطويل في الجدول (6) تبين لنا ان قيمة معامل متغير عرض النقد (M2) اكد معنويته ودلالته الاحصائية في علاقته بالمتغير المعتمد و بإشارة سالبة متوافقة مع فرضية البحث إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0415) ليشير ذلك الى ان زيادة عرض النقد بوحدة واحدة من شأنه احداث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.666647) واستنادا على ذلك سنقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين (عرض النقد بالمفهوم الواسع) و (النمو الاقتصادي) خلال مدة البحث ونرفض فرضية العدم.

ان الزيادة المفرطة في عرض النقد تؤدي إلى تضخم مرتفع وانخفاض قيمة الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في تركيا.

كما ان انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات وانخفاض القدرة التنافسية للصادرات التركية البنك المركزي التركي غالباً ما يرفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم الناتج عن الزيادة في عرض النقد.

ان ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر سلباً على الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد. وكل ذلك من شأنه اضعاف الثقة بالاقتصاد التركي ماتوصلنا اليه من نتائج تتوافق مع دراسة (Göçer, Bülent, 2021) بعنوان "The Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Turkey" التي قاست تأثير عرض النقد في النمو الاقتصادي للمدة 2000-2019 حيث وجدت الدراسة أن الزيادة في عرض النقد له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في تركيا على المدى الطويل.

اما فيما يخص متغير الاستثمار الاجنبي المباشر (inves) وفقا لنتائج التقدير بلغت قيمة المعلمة (2.019029)، وذات دلالة احصائية وفقا لقيمة اختبار (T) و قيمة الاحتمالية التي بلغت (0.0385) وبإشارة موجبة ليعبر بذلك عن العلاقة الطردية التي تربط تدفقات الاستثمار الاجنبي بالنمو الاقتصادي ضمن الانموذج المقدر مما يدل ذلك على ان زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي الى تركيا بوحد واحدة من شأنه احداث زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.0385) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

وهذا ينطبق مع فرضية البحث وتأكده الكثير من الادبيات الاقتصادية ، فزيادة معدلات الاستثمار سيتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على النهوض والتطور.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Akhisar and Yüksel, 2020) بعنوان "The Causal Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth in Turkey"

التي توصلت الى تأكيد وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا. مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي بدوره يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تتفق النتائج الخاصة ببحثنا مع نتائج دراسة (Ozigbo, 2021) تحت عنوان: "Foreign Direct Investment, Portfolio Flows and Economic Growth in Nigeria"

كما ونستدل من نتائج التقدير الخاصة بعلاقة الاجل الطويل ان لمتغير اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت تأثير ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة المعلمة (0.068883)، وذات دلالة احصائية وفقا لقيمة اختبار (T) و قيمة الاحتمالية التي بلغت (0.0288) وبإشارة موجبة ليعبر بذلك عن العلاقة الطردية التي تربط اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي ضمن الانموذج المقدر مما يدل ذلك على ان زيادة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بوحد واحدة من شأنه احداث زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.0288) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

تتفق هذه النتيجة مع الادبيات الاقتصادية فالانموذج النيوكلاسيكي يفترض أن النمو الاقتصادي طويل المدى يتحدد بشكل رئيسي من خلال التراكم الرأسمالي حيث ان زيادة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت تعمل على احداث زيادة في رأس المال المادي للاقتصاد. الامر الذي من شأنه تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. كما ان نظرية النمو الداخلي تؤكد على دور الاستثمار في رأس المال المادي والبشري في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. فالاستثمار في رأس المال الثابت يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار التكنولوجي، مما يعزز النمو الاقتصادي.

كما ان ما حصلنا عليه من نتائج في بحثنا تتوافق مع نتائج دراسة خاصة بالبنك الدولي 2018 اجريت على العديد من الدول النامية الصناعية حيث توصلت الى ان زيادة بنسبة 1% في نسبة اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بزيادة 0.1% في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الخصوص توصلت دراسة صندوق النقد الدولي (2015) التي ركزت على العلاقة بين اجمالي التكوين الراسمالي الثابت والنمو الاقتصادي في مجموعة من الاقتصادات النامية الى ان زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي من شأنها احداث زيادة في معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.4 نقطة مئوية. وبالعودة الى نتائج التقدير فضمن معطيات الجدول (6) نجد ان متغير رصيد الحساب الجاري قد اظهر معنويته ودلالته الاحصائية حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.0152) اما قيمة معلمة المتغير بلغت (0.763354) وباشارة سالبة لتعكس العلاقة العكسية بين العجز في الحساب الجاري والنمو الاقتصادي مما يدل ذلك على ان زيادة العجز في الحساب الجاري بوحدة واحدة من شأنه احداث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.763354) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

جدول (6) العلاقة طويلة الاجل لمتغيرات الانموذج المقدر للمدة 1985-2022

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG(-1)*	-1.073668	0.157559	-6.814399	0.0000
DM2**	-0.071556	0.027491	-2.602881	0.0139
DINVES**	2.167767	1.030195	2.104229	0.0433
CAF**	0.073925	0.035226	2.098610	0.0438
CAA**	-0.635492	0.248325	-2.559109	0.0154

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2	-0.066647	0.031387	-2.123417	0.0415
DINVES	2.019029	0.935262	2.158783	0.0385
CAF	0.068853	0.030084	2.288656	0.0288
CAA	-0.591888	0.230833	-2.564144	0.0152

$$EC = GDPG - (-0.0666*DM2 + 2.0190*DINVES + 0.0689*CAF - 0.5919*CAA)$$

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

تتوافق نتائج البحث مع ما تضمنته دراسة البنك الدولي (2018) بعنوان عجز الحساب الجاري والآثار على النمو الاقتصادي: دروس من التجارب الدولية التي اظهرت ان شروط التبادل التجاري تدهورت نتيجة تزايد نسب العجز في الحساب الجاري لمجموعة من الدول الصناعية الامر الذي تسبب في اضعاف قيمة العملة المحلية وتراجع في القدرة التنافسية لقطاع التصدير مما انعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي.

في حالة تركيا يعود ارتفاع العجز في الحساب الى الاعتماد الكبير على الاستيراد في إنتاجها الوجه للسوق المحلية ولصادراتها الى الخارج خاصة السلع الرأسمالية والوسيلة الامر الذي يعرض الاقتصاد التركي لعجز في الحساب الجاري يتطلب تمويلاً خارجي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي وتكاليف خدمته، مما يؤثر بدوره على حجم ونوعية الموارد المتاحة للاستثمار المحلي والإنفاق الاستهلاكي. ومع انخفاض الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي يتباطئ النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

ان تزايد نسبة العجز في الحساب الجاري من شأنه رفع قيمة العملة المحلية، وتذبذب سعر صرف العملة المحلية وهذا ما يضعف القدرة التنافسية للصادرات، ويؤثر سلبيًا على الإنتاجية ويقلل من فرص النمو الاقتصادي. اما حالة وجود فائض في الحساب الجاري فيعد مؤشرًا على قدرة البلد على خلق عوائد من أنشطتها الاقتصادية، مما يجعلها وجهة جذابة للاستثمار ، الامر الذي من شأنه

تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث تعكس النتائج الإيجابية ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي.

تقدير نموذج تصحيح حد الخطأ

يبين الجدول (7) نموذج تصحيح حد الخطأ ومعلمات الاجل القصير بين المتغيرات المستخدمة في الانموذج، حيث يمثل صيغة الفرق الاول ويقاس سرعة عودة الاختلال في الزمن القصير باتجاه التوازن في الاجل الطويل ومن خصائص هذا الانموذج ان القيمة المتوقعة تكون سالبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ، ووفقا لمعطيات الجدول (7) يتبين لنا ان معلمة حد تصحيح الخطأ (معلمة المتغير المعتمد النمو الاقتصادي ولفترة ابطاء واحدة)، عند مستوى معنوية (5%)، ذات اشارة سالبة ومعنوية واحتمالية بلغت (0.0000)، وهذا يعني بان (-1.073668)، من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، اي انه يتطلب تسعة شهور ($1/1.073668$)، وهو الزمن اللازم لتفادي كامل الصدمة في الاجل القصير.

جدول (7) اختبار حد تصحيح الخطأ علاقة الاجل القصير

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.073668	0.099623	-10.77726	0.0000
R-squared	0.763354	Mean dependent var		0.078108
Adjusted R-squared	0.763354	S.D. dependent var		6.428849
S.E. of regression	3.127393	Akaike info criterion		5.144931
Sum squared resid	352.1011	Schwarz criterion		5.188470
Log likelihood	-94.18123	Hannan-Quinn criter.		5.160281
Durbin-Watson stat	1.725532			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

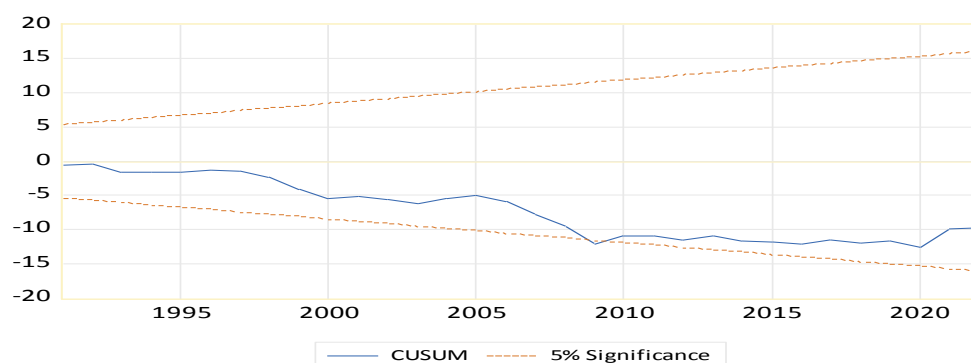
ثامناً: اختبارات الاستقرار الهيكلية للانموذج المقدر

للتأكد من مدى انسجام المعالم ومدى استقرارها خلال فترة الدراسة، وللتحقق من خلو النموذج المقدر من التغيرات الهيكلية في الأجلين القصير والطويل، سيتم الاستعانة باختبارين رئيسيين:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM): يستخدم هذا الاختبار للكشف عن أي تغيرات هيكلية في معالم النموذج على امتداد فترة الدراسة. إذا كانت إحصائية الاختبار ضمن الحدود الحرجة، فهذا يؤكد استقرار معالم النموذج.

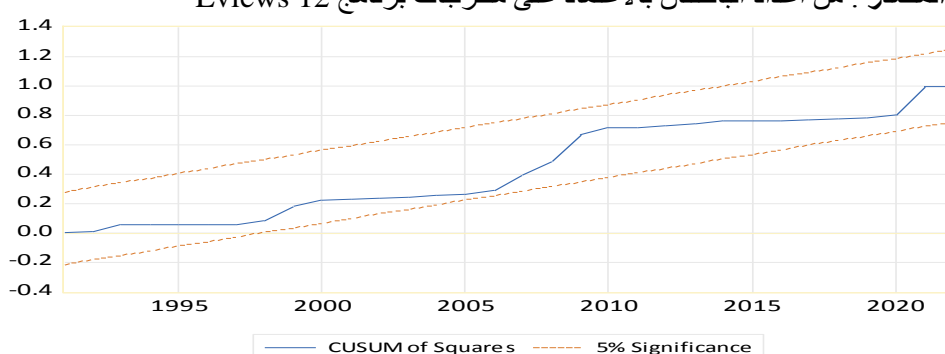
اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares): يستخدم هذا الاختبار للتحقق من استقرار تباين البواقي. إذا كانت إحصائية الاختبار ضمن الحدود الحرجة، فهذا يؤكد ثبات تباين البواقي وبالتالي عدم وجود تغيرات هيكلية.

وفقاً لما تنص عليه هذه الاختبارات، تتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات عندما يقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار داخل الحدود الحرجة، أي عندما يقع منحنى الأخطاء ضمن انحرافين معياريين (LU, et al., 2008, 240). في هذه الحالة، يتم رفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد أن معالم النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة.



الشكل (8) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12



الشكل (9) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

يُستدل من خلال (الشكلين 8 و9). ان ظهور الخط الوسطي في انموذجنا المقدر، دلالة على استقرارية الأنموذج، ضمن الحدود الحرجة لكل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares باستثناء عام 2009، إذ يُلاحظ من خلال اختبار CUSUM خروج الخط من الحدود الحرجة، مما يدل على مدى تأثير الاقتصاد التركي بأحداث الأزمة العالمية لعام 2008، التي ألفت بظلالها على العديد من القطاعات في الاقتصاد التركي واسفرت عن تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي. هذا الخروج عن عدم استقرار مؤقت في النمو، مما يستدعي من صانعي السياسات الاقتصادية مراجعة استراتيجياتهم للتكيف مع الأزمات العالمية ومع استثناء عام 2009، تؤكد نتائج الاستقرار الهيكلي استقرار النموذج في الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%. كما ان النتائج التي أظهرت ثبات هذا التباين تشير إلى أن التقلبات في النمو الاقتصادي لم تكن نتيجة لتغيرات هيكلية غير متوقعة. هذا الثبات يعكس بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، مما يسهل التنبؤ بالتوجهات المستقبلية. بالنظر إلى أن التباين الثابت يعزز من موثوقية النموذج، فإنه يشير أيضاً إلى أن التأثيرات الخارجية مثل الأزمات المالية أو التغيرات السياسية قد تكون مؤقتة أو محدودة التأثير. تتفق النتائج مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن استقرار المعالم والتباين يعني أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على متغيرات داخلية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي التكوين الرأسمالي، بدلاً من الاضطرابات الخارجية، هذا الأمر يسلط الضوء على أهمية تعزيز العوامل الداخلية لزيادة القدرة على التحمل أمام الصدمات الخارجية.

الاستنتاجات والمقترحات

أ- الاستنتاجات

- 1- واجه الاقتصاد التركي خلال مدة البحث العديد من الصدمات والازمات والاضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي كان لها دور كبير في مسار واتجاه الكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي بما فيها متغيرات البحث والتي انعكست على مجمل الاداء الاقتصادي خاصة معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تذبذبات كبيرة.
- 2- ان حالة العجز شبه الدائمة في رصيد الحساب الجاري كان له دور واضح في تراجع معدلات النمو الاقتصادي للعديد من السنوات نظرا لتزايد الاهمية النسبية لقيمة استيرادات مصادر الطاقة ضمن الهيكل السلعي لتركياء، بشكل جعل من الصعب تحقيق حالة التوازن في الميزان التجاري وهذا ما يظهره الجانب التطبيقي لانموذج البحث الذي اظهر العلاقة السلبية بين رصيد الحساب الجاري والنمو الاقتصادي.
- 3- رغم ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي خلال مدة البحث الا ان قيمة هذه التدفقات كانت اقل بكثير من قدرة الاقتصاد التركي لاستيعاب الاستثمارات الاجنبية الامر الذي يظهر نقاط ضعف في ما تعتمده تركيا وما تمارسه من سياسات اتجاه الاستثمارات الاجنبية فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي التي انعكست على مجمل الاقتصاد القومي.
- 4- ان ماتم اعتماده من ادوات ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي للسيطرة والتحكم في مستويات عرض النقد كانت غير متوازنة مع متطلبات البيئة الاقتصادية الامر الذي عمق من الفجوة التضخمية والتي تزامنت مع الانخفاض الحاد لقيمة الليرة التركية.
- 5- تبين من نتائج التقدير للمدى الطويل ان جميع المتغيرات المستقلة تمتلك دلالة احصائية، مما يدل على قوتها النسبية في التأثير على المتغير المعتمد. وقد وُجد أن تدفقات الاستثمار الاجنبي كانت الأكثر تأثيراً، اذ بلغت الاحتمالية (0.0385). وهذا يشير الى ان مع كل زيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة من شأنه احداث زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بواقع (2.019029) بليها في الاهمية النسبية متغير رصيد الحساب الجاري حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.0152) اما قيمة معلمة المتغير بلغت (0.763354) وباشارة سالبة لتعكس العلاقة العكسية بين العجز في الحساب الجاري والنمو الاقتصادي مما يدل ذلك على ان زيادة العجز في الحساب الجاري بوحدة واحدة من شأنه احداث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.763354) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. يُبرز هذا الامر الدور الحيوي لكل من الاستثمار الاجنبي ورصيد الحساب الجاري في تعزيز النمو الاقتصادي التركي، حيث يُعتبر كلاهما مؤشرين رئيسيين لاستدامة الاقتصاد المحلي واستقرار.
- 6- تطابقت الاشارات لمتغيرات البحث مع المتغير المعتمد ففيما يخص متغير الاستثمار الاجنبي المباشر جاءت الاشارة موجبة لتعبر عن العلاقة الطردية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي كذلك الامر بالنسبة لمتغير التكوين الراسمالي الثابت بيد ان اشارة كل من عرض النقد ورصيد الحساب الجاري لم تتطابق مع النظرية الاقتصادية الا انها تتطابق مع الواقع الاقتصادي لتركية كون الحساب الجاري لتركية يعاني من عجز شبه كلي الامر الذي يظهر علاقة سلبية اما بالنسبة لمتغير عرض النقد فقد جاءت اشارته سالبة، فما اتبعته تركيا من سياسة نقدية توسعية لانعاش اقتصادها بعد سلسلة من الازمات نتج عن ذلك افراط في عرض النقد اما زاد من معدلات التضخم لتتخفص قيمة الليرة التركية بشكل حاد.
- 7- من خلال نتائج اختبار الحدود جاءت قيمة اختبار F المحتسبة اكبر من قيمة F الجدولية وهذا يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المدى الطويل اضافة الى ان معلمة حد تصحيح الخطأ (معلمة المتغير المعتمد النمو الاقتصادي ولفترة ابطاء واحدة)، عند مستوى

معنوية (5%)، جاءت بإشارة سالبة ومعنوية واحتمالية بلغت (0.0000)، وهذا يعني بان (-) 1.073668، من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل ، اي انه يتطلب تسعة شهور ($0.93138 = 1/1.073668$)، وهو الزمن اللازم لتفادي كامل الصدمة في الاجل القصير. وهذه المدة تعد قصيرة ليسترد الاقتصاد التركي عافيته مقارنة بدول كثيرة مما يعكس ذلك استجابة سريعة لاستعادة الانتعاش الاقتصادي بعد الصدمات للرجوع الى حالة التوازن.

8- اكدت الاختبارات التشخيصية سلامة الانموذج المقدر من مشاكل القياس الاقتصادي لتناكد بذلك من دقة ما توصل اليه البحث من نتائج.

ب- المقترحات

1. ضرورة العمل على تنويع اكثر للقطاعات الاقتصادية الانتاجية عبر توسيع أنشطة تلك القطاعات لتلبي حاجة السوق من السلع والخدمات لتقليل العجز في الحساب الجاري.
2. تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، فمع استمرارية الاعتماد على استيراد الوقود ومصادر الطاقة التي استأثرت باهمية نسبية عالية ضمن الهيكل السلعي للاستيرادات يصعب من امكانية معالجة العجز في الحساب الجاري.
3. العمل على التنسيق بين ادوات السياستين النقدية والمالية للتمكن من السيطرة على حالة الافراط في عرض النقد. لتجنب التصادم والتقاطع بين الاهداف والمهام اضافة الى توجيه الافراد نحو ادارة الاموال والادخار لتقليل عرض النقد عبر زيادة الوعي المالي.
4. ان معالجة التحديات الاقتصادية تتطلب خلق استقرار سياسي داخلي وخارجي حيث تسببت حالة عدم الاستقرار السياسي في عزوف المستثمرين المحليين والاجانب عن الاستثمار في تركيا رغم ما توفره الحكومة من حوافز.
5. العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوفير حماية قانونية للمستثمرين، يمكن أن يسهم ذلك في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
6. اعتماد سياسات اقتصادية مرنة تتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والسياسية بشكل يمكن من خلاله تعديل معدلات الفائدة وتوجيه عرض النقد بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية.

ملحق (1) مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة 1985-2022

GDP	inves	CA	GFCF	M2	years	GDP	inves	CA	GFCF	M2	years
9.8	0.681	-3.4725	24.98	33.20	2004	4.2	0.147	-1.5067	16.51	24.45	1985
9.0	1.981	-4.1437	26.80	38.68	2005	7	0.165	-1.9346	18.85	27.90	1986
6.9	3.623	-5.5937	29.35	40.40	2006	9.0	0.132	-0.9246	25.67	29.24	1987
5.0	3.236	-5.4227	28.60	41.73	2007	2.3	0.390	1.7567	25.14	27.91	1988
0.8	2.577	-5.1171	28.74	46.11	2008	0.3	0.619	0.8755	23.47	26.82	1989
-4.8	1.322	-1.7496	22.82	51.76	2009	9.3	0.475	-1.7421	24.55	23.74	1990
8.4	1.171	-5.7428	26.75	52.88	2010	0.7	0.536	0.1655	22.71	27.09	1991
11.2	1.929	-8.8702	31.00	50.64	2011	5.0	0.531	-0.6122	23.36	27.81	1992
4.8	1.561	-5.3691	28.07	49.67	2012	7.7	0.376	-3.5655	26.62	25.20	1993
8.5	1.416	-5.7519	29.62	52.19	2013	-4.7	0.465	2.0137	21.32	31.60	1994
4.9	1.420	-4.0493	28.97	51.49	2014	7.9	0.523	-1.3808	25.47	32.16	1995
6.1	2.229	-3.0805	28.20	52.44	2015	7.4	0.398	-1.3430	24.55	36.59	1996
3.3	1.591	-3.0664	28.02	55.22	2016	7.6	0.424	-1.3893	25.11	37.08	1997
7.5	1.303	-4.6514	30.69	53.85	2017	2.4	0.341	0.7248	23.88	28.13	1998
3.0	1.599	-2.5885	29.38	53.12	2018	-3.3	0.305	-0.3608	21.34	38.07	1999
0.8	1.257	1.4206	25.23	58.77	2019	6.9	0.358	-3.6165	23.72	33.53	2000
1.9	1.069	-4.4271	31.55	67.48	2020	-5.8	1.661	1.8637	18.03	44.27	2001
11.4	1.627	-0.8830	31.88	71.61	2021	6.4	0.450	-0.2606	21.11	38.66	2002
5.6	1.445	-5.3810	35.05	55.49	2022	5.8	0.541	-2.4012	22.31	33.93	2003

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط الآتي: <https://data.albankaldawli.org/country/turkiye?view=chart>

المصادر:

المصادر العربية:

1. تودارو، ميشيل(2006)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر، مصر.
2. عبده، عبير شعبان(2021)، العلاقة بين العرض النقدي وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1989-2019)، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، المجلد 58، العدد
3. منير ابراهيم هندي، (1994)، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، القاهرة.

المصادر الانكليزية:

1. Ahmet Göçer, Mustafa Bülent Aybar,(2021), "The Impact of Monetary Policy on Economic Growth in Turkey", *Emerging Markets Finance and Trade*, vol. 52,NO 6.
2. Alfaro, Laura; Chanda, Areendam; Kalemli-Ozcan, Sebnem; Sayek, Selin(2004) , "The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Evidence from Developing Countries" ,*Journal of International Economics*,Vol.72,No.2.
3. Alimi, R. S., & Afiwape, A. O, (2013), "The Impact of Current Account Balance on Economic Growth: The Case of Emerging Economies", *Asian Economic and Financial Review*, VOL.3,NO5.
4. Asiedu, Elizabeth,(2002) "The Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries: A Panel Data Analysis" *World Development*, vol.30, No1.
5. Bal , Debi Prasad and Dash, Devi Prasad and subhasish Bibhudutta,(2018), "The Effects of Capital Formation on Economic Growth in India: Evidence from ARDL-bound Testing Approach", *Global Business Review*, vol 17 , issue 6.
6. Boamah, John and Adongo, Felix Atange , Essieku , Richmond and Lewis Jr , John Amo(2018) , "Financial Depth, Gross Fixed Capital Formation and Economic Growth: Empirical Analysis of 18 Asian Economies", *International Journal of Scientific and Education Research* Vol. 2, No. 04
7. Ercan, H., & Taşçı, H. M. (2019). "Drivers of Economic Growth in Turkey: An Empirical Analysis". *Sosyoekonomi*, Vol. 27, No.41.
8. Gokmen, Orhan ,(2021), "The Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Case of Turkey", *International Journal of Economics and Finance*, vol.13, No 7.
9. Güneş, Serpil, (2018), "Gross Fixed Capital Formation and Economic Growth: Evidence from Turkey", *Business and Economics Research Journal*, Vol.9, No4.
10. Ismail Saba and Ahmed Shahid,(2015), "Economic Growth and Macro Variables in India: An Empirical Study", *Journal of Economics and Development*, Vol.17, No.3

11. Javed, Zahoor Hussain and Şahinöz , Ahmet(2005) , To Visualize Relationship Between Economic Growth, Government Spending and Money Supply: Evidence from Turkey, Journal of Applied Sciences vol .5, No.3.
12. Jayakumar, A., Kannan, L., & Anbalagan, G,(2018), The Impact of Gross Fixed Capital Formation on Economic Growth: Empirical Evidence from BRICS Countries, Entrepreneurship and Sustainability Issues, Vol.6,NO. 1.
13. Kholdy, Shady,(2005), "Domestic Financial Development and Foreign Direct Investment", Applied Financial Economics, Vol.15,No13.
14. Lau, E., & Baharumshah, A. Z,(2005), The Impact of Current Account Balance on Economic Growth: An Empirical Investigation, The International Trade Journal, Vol.19,No.3.
15. M.S. Mohanty , (2023), "Challenges of Monetary Policy in Emerging Markets" International Journal of Central Banking,Vol. 19,No.2.
16. Mehrara, M., & Sarem, M,(2011), The Relationship Between Current Account Balance and Economic Growth: Evidence from Panel Data Analysis, World Applied Sciences Journal, VOL15,NO.4.
17. Prachi Mishra and Peter Montiel(2023), "Monetary Policy Transmission in Emerging Market, Journal of International Economics , vol.123, No4.
18. Pradhan, Rudra P, (2010), "The Relationship Between Gross Fixed Capital Formation and Economic Growth in South Africa", Romanian Journal of Economic Forecasting, Vol.13,No. 2.
19. Susić M Stojanović-Trivanović and M Susić, (2019), Foreign direct investments and their impact on the economic development of Bosnia and Herzegovina, University of Business Studies.
20. Sylvester, Ozigbo A,(2021), Foreign Direct Investment, Portfolio Flows And Economic Growth In Nigeria, International Journal of Development and Economic Sustainability.